



Standing Committee
for Economic and Commercial Cooperation
of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC)

الكومسيك
تقرير التقدم السنوي
2026

مكتب تنسيق الكومسيك
سبتمبر 2026

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:
مكتب تنسيق الكومسيك

العنوان: Necatibey Cad. No. 108, Ankara 06100, Türkiye

الهاتف: +90 312 294 57 10

الفاكس: +90 312 294 57 77

البريد الإلكتروني: comcec@comcec.org

جدول المحتويات

1	الملخص التنفيذي
2	الفصل الأول: مجالات التعاون
2	1. التجارة
2	1.1. مجموعة عمل التجارة
5	1.2. التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي
6	1.3. تعزيز دور القطاع الخاص
9	2. التعاون المالي
9	2.1. مجموعة عمل التعاون المالي
10	2.2. جهود أخرى في إطار التعاون المالي للكمسيك
11	3. النقل والاتصالات
11	3.1. مجموعة عمل النقل والاتصالات
13	4. السياحة
13	4.1. مجموعة عمل السياحة
13	4.2. منتدى سياحة القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكمسيك
15	5. الزراعة
15	5.1. مجموعة عمل الزراعة
17	6. التخفيف من حدة الفقر
17	6.1. مجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر
18	6.2. جهود أخرى في إطار الكمسيك من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي
20	7. التعاون في القطاع الخاص
21	8. برنامج المبادرة رفيعة المستوى بشأن التحول الرقمي
22	الفصل الثاني: نظام متابعة سياسات الكمسيك وجهود الدول الأعضاء لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية
24	الفصل الثالث: جهود إنتاج المعرفة: منشورات الكمسيك
25	الفصل الرابع: أدوات الكمسيك لدعم المشاريع
25	1. تمويل مشروع الكمسيك
27	2. برنامج الكمسيك للقدس
27	3. برنامج الكمسيك لسوريا
29	الفصل الخامس: الاجتماع الثاني والأربعون للجنة المتابعة للكمسيك
30	الفصل السادس: لجنة دورة الكمسيك
31	الفصل السابع: الاجتماع السنوي الثالث عشر لنقاط الاتصال التابعة للكمسيك
32	الفصل الثامن: جلسة تبادل الآراء
33	الفصل التاسع: الفعاليات الخاصة على هامش الدورة الثانية والأربعين للكمسيك

الملخص التنفيذي

منذ إنشائها عام 1984، تعمل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) بفاعلية على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. تتمثل الأهداف الرئيسية للكومسيك في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية، والمساهمة في الجهود التنموية للدول الأعضاء، وتعزيز التجارة فيما بينها. وفي هذا الصدد، تعمل الكومسيك كمنصة مهمة للتعاون من أجل إنتاج المعرفة ونشرها، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتطوير فهم مشترك، وتقريب السياسات، وتنفيذ مشاريع ملموسة بين الدول الأعضاء.

تقدم تقارير التقدم السنوية، المقدمة إلى الدورات الوزارية للكومسيك، استعراضاً شاملاً للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الكومسيك. يقدم تقرير التقدم السنوي للكومسيك لعام 2026 لمحة عامة عن أبرز الإنجازات المحققة في تنفيذ استراتيجية الكومسيك منذ دورتها الحادية والأربعين. وبناءً على ذلك، يقدم التقرير، لكل مجال من مجالات التعاون، نتائج مشاريع الكومسيك المهمة، فضلاً عن نتائج الاجتماعات الأخيرة لمجموعات عمل الكومسيك ذات الصلة. علاوة على ذلك، يستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك، ويسلط الضوء على أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية.

منذ الدورة الحادية والأربعين للكومسيك، التي عُقدت في الفترة من 1 إلى 4 نوفمبر 2025، عُقد 12 اجتماعاً لمجموعات العمل بنجاح. ولهذه الاجتماعات، أعد مكتب تنسيق الكومسيك 6 تقارير بحثية/أدلة سياسات و6 وثائق حول آفاق القطاعات. جميع المنشورات المتعلقة باجتماعات مجموعات العمل متاحة على موقع الكومسيك الإلكتروني: (<http://www.comcec.org>).

واصلت مجموعات العمل تخصيص جلسات لمناقشة السياسات في إطار مداولاتها. يناقش خبراء الدول الأعضاء توصيات السياسات المتعلقة بموضوع الاجتماع استناداً إلى بحوث معمقة. ثم تُقدّم توصيات السياسات هذه إلى الدورة الوزارية للنظر فيها واعتمادها. وبناءً على ذلك، ستُقدّم التوصيات المنبثقة عن اجتماعات مجموعات العمل لهذا العام إلى الدورة الثانية والأربعين للكومسيك للنظر فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

يُتيح تمويل مشاريع الكومسيك، وهو أداة مهمة أخرى لتنفيذ استراتيجية الكومسيك، للدول الأعضاء المسجلة في مجموعات العمل، وكذلك مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، تطوير وتنفيذ مشاريع تعاون ملموسة. علاوة على ذلك، يتم تحويل توصيات السياسات التي تصوغها مجموعات العمل وتعتمدها الدورات الوزارية إلى مشاريع ملموسة من خلال هذه الآلية. وفي هذا الصدد، يجري تنفيذ 31 مشروعاً من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وسيتم استكمالها بحلول نهاية عام 2026.

في إطار برنامج الكومسيك للقدس، نُفذت 7 مشاريع خلال فترة التنفيذ 2020-2022، شملت مجالات الترويج السياحي، والتراث الثقافي، ومرونة المجتمعات، والحجز عبر الإنترنت، والسياحة الغذائية. تم توسيع نطاق البرنامج بإدراج مجالات مواضيعية جديدة، وهي ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل وتمكين الشباب، والتجارة الإلكترونية، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، نُفذ 21 مشروعاً في إطار برنامج القدس خلال الفترة 2023-2025. بالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ 10 مشاريع في عام 2026.

علاوة على ذلك، تم إطلاق برنامج الكومسيك لسوريا في عام 2026 بهدف المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في الجمهورية العربية السورية، بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة للدورة الحادية والأربعين للكومسيك. وفي هذا الصدد، سيتم تنفيذ 5 مشاريع لبناء القدرات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات هذا العام في إطار البرنامج.

تلعب أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتوافقة مع استراتيجية الكومسيك دوراً حاسماً في التنفيذ الفعال والناجح للاستراتيجية. يقدم هذا التقرير أيضاً معلومات حول الأنشطة المختلفة التي تم القيام بها على مدار العام الماضي والتي تتماشى مع استراتيجية الكومسيك، وقامت بتنظيمها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وهي مكتب تنسيق الكومسيك CCO، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDB Group، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS، ومعهد المواصفات والمقاييس في الدول الإسلامية SMII، والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCD.

الفصل الأول: مجالات التعاون

1. التجارة

1.1. مجموعة عمل التجارة

يُعد تطوير أدوات فعالة ومتاحة لتمويل التجارة أمراً مهماً لتيسير التجارة الدولية وتعزيز أداء الصادرات. يمكن لأدوات تمويل التجارة المناسبة أن تساعد الشركات على تلبية احتياجاتها التمويلية، وإدارة المخاطر المرتبطة بالمعاملات الدولية، والوصول إلى الأسواق الدولية. ومع ذلك، لا تزال العديد من الاقتصادات النامية تواجه فجوة كبيرة في تمويل التجارة. وتتأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص بارتفاع تكاليف التمويل، ومحدودية الضمانات، ومحدودية الوصول إلى الأدوات المالية المناسبة.

ويمكن أن يسهم تطوير أدوات تمويل التجارة وتنويعها في مواجهة هذه التحديات ودعم نمو الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولا يزال التمويل المصرفي التقليدي مصدراً مهماً لتمويل التجارة. وفي الوقت نفسه، يمكن لحلول تمويل التجارة الرقمية، وتمويل سلاسل التوريد، وأدوات تمويل التجارة الإسلامية أن توفر فرصاً تمويلية إضافية للشركات. ويمكن أن يسهم تطوير أدوات فعالة لتمويل التجارة في تيسير مشاركة أوسع في التجارة الدولية، والمساهمة في تنويع الصادرات، ودعم اندماج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في سلاسل القيمة العالمية.

وإدراكاً للأهمية البالغة لتطوير أدوات فعالة لتمويل التجارة، خصصت مجموعة عمل التجارة التابعة للكمسيك اجتماعها السادس والعشرين والسابع والعشرين لموضوع «تطوير أدوات فعالة لتمويل التجارة من أجل زيادة الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي». وقد أعد تقرير بحثي حول الموضوع نفسه لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تطوير أدوات فعالة لتمويل التجارة من خلال الاستفادة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة وأطر التعاون الدولي. ويقدم التقرير توصيات مفصلة وقابلة للتنفيذ بشأن تعزيز تمويل التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

عُقد الاجتماع السادس والعشرون لمجموعة عمل التجارة التابعة للكمسيك في 20 أبريل 2026، ونوقشت خلاله النتائج الأولية للتقرير البحثي. واستكمالاً للاجتماع السادس والعشرين، عُقد الاجتماع السابع والعشرون لمجموعة عمل التجارة التابعة للكمسيك في 14-15 سبتمبر 2026 حول الموضوع نفسه. ونوقشت خلال الاجتماع المسودة النهائية للتقرير. وخلال كلا الاجتماعين، تبادلت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية خبرات ووجهات نظر قيمة بشأن تطوير أدوات تمويل التجارة وتعزيزها.

في ضوء النتائج الرئيسية للدراسة والمداولات خلال الاجتماعات، توصلت مجموعات العمل إلى التوصيات السياسية التالية:

توصيات السياسات الصادرة عن الاجتماع السابع والعشرين لمجموعة عمل التجارة التابعة للكمسيك

1. تهيئة إطار قانوني وتنظيمي داعم

- تطوير/مواعمة الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية الوطنية لتيسير الاستخدام الفعال لأدوات وخدمات تمويل التجارة واعتمادها على نطاق أوسع.
- تعزيز التكامل بين عمليات التحقق الجمركي والعمليات المصرفية من خلال المنصات الرقمية لتبسيط إجراءات التخليص الجمركي، والحد من التأخيرات الإدارية، وتحسين كفاءة المعاملات التجارية عبر الحدود، بما يتماشى مع الجاهزية المؤسسية والقوانين واللوائح المحلية.
- تيسير تنفيذ منصات النافذة الواحدة للتجارة لربط المصدرين المحليين بالمشتريين الدوليين، مع دمج المعلومات التجارية وعمليات التمويل وتقديم الطلبات، بما في ذلك أدوات الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية.
- مواعمة الأطر القانونية الوطنية مع المعايير والممارسات الدولية المتعلقة بوثائق التجارة الإلكترونية، بما في ذلك منح وثائق التجارة الإلكترونية حجية قانونية معادلة للوثائق الورقية، ووضع قواعد واضحة بشأن التحكم فيها ونقلها واستخدامها.

2. الاستخدام الفعال للأدوات المالية

- تطوير/تحسين آليات سليمة لتيسير الاستخدام الفعال والمتنوع لأدوات تمويل التجارة وتوسيع نطاق الوصول إلى حلول التمويل المناسبة للتجار والمصدرين.
- تطوير آليات مؤسسية مناسبة، بما في ذلك ترتيبات التنسيق الوطنية، من أجل الإدارة الفعالة لضمانات ائتمان الصادرات السيادية.
- تشجيع تنوع أنواع الضمانات والانتقال من الإقراض القائم على الضمانات إلى تقييم الائتمان القائم على التدفقات النقدية، والاستخدام المناسب لأدوات التمويل البديلة، بما في ذلك التمويل بالدين الاستثماري، مع مراعاة النظم المالية والأطر التنظيمية الوطنية، بما يتيح تقديم دعم أفضل للمصدرين ذوي النمو المرتفع، والمصدرين الذين يعتمدون على أصول محدودة، والمصدرين القائمين على التكنولوجيا.
- تعزيز أطر إعادة التمويل طويلة الأجل، من خلال جملة أمور منها استخدام أسعار الفائدة المرجعية المعترف بها دولياً حيثما كان ذلك مناسباً، إلى جانب ترتيبات لتقاسم المخاطر، لتيسير ائتمان المشتريين بأسعار فائدة ثابتة لصادرات السلع الرأسمالية.
- تطوير/تحسين أطر وطنية للرصد والتقييم من أجل إجراء تقييم منظم لأداء وأثر برامج وأدوات تمويل التجارة من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة، بما في ذلك نمو الصادرات، ودخول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق، وتعبئة رأس المال الخاص
- تشجيع آليات التتبع وتقييم الأثر على مستوى الشركات لقياس التمويل الإضافي المقدم من خلال برامج تمويل التجارة وآثاره على الأداء التصديري للتجار.

3. الاستفادة من تمويل التجارة الإسلامية

- تطوير وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية لتيسير توفير أدوات وخدمات تمويل التجارة الإسلامية واستخدامها على نطاق أوسع.
- رفع مستوى الوعي لدى المؤسسات المالية والشركات بأدوات تمويل التجارة الإسلامية وتطبيقاتها المحتملة في أنشطة التجارة والتصدير، مع تعزيز القدرات المؤسسية على تقديم هذه الحلول.
- تشجيع تعزيز وتوسيع نطاق المؤسسات المالية الإسلامية المتخصصة وعمليات التمويل الإسلامي، مع اعتماد نهج مخصصة ومتوافقة مع الشريعة لتقييم المخاطر والتمويل، ومصممة بما يلئم احتياجات المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز آليات تقاسم المخاطر وتعزيز الائتمان لتوسيع نطاق الوصول إلى تمويل التجارة المتوافق مع الشريعة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التأمين الإسلامي على ائتمان الصادرات، وبرامج ضمان إعادة التكافل، والضمانات المرتبطة بالصكوك، وغيرها من ترتيبات التمويل التي تشارك فيها المؤسسات المالية الإسلامية متعددة الأطراف.
- استكشاف آليات لتعزيز قدر أكبر من الاتساق والاعتراف المتبادل بمعايير الامتثال للشريعة بين مختلف الولايات القضائية، بما في ذلك من خلال ترتيبات مناسبة للتنسيق والمقاصة متعددة الأطراف، لتيسير تمويل التجارة الإسلامية عبر الحدود وزيادة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في إطار التشريعات الوطنية لكل دولة.

4 تطوير آليات حوافز سليمة

- تطوير/تحسين آليات ضمان الائتمان المدعومة من الدولة لتيسير الوصول إلى تمويل التجارة، ولا سيما للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، برامج الضمان القائمة على المحافظ وآليات مناسبة لإدارة واسترداد قروض تمويل التجارة المتعثرة.
- تشجيع الحوافز، بما في ذلك منح تنمية الصادرات وصناديق مخصصة لتمويل التجارة الشامل، لخفض التكاليف الأولية للترويج والإدراج وإصدار الشهادات والشحن والخدمات اللوجستية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمنشآت التي تقودها النساء والشباب.

5. تعزيز وصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى تمويل التجارة

- تطوير أطر لترويج تجارة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تجمع بين تسهيلات السيولة المصممة خصيصاً، والتمويل قبل التصدير، وضمانات الحد من المخاطر، لتحسين وصول هذه المنشآت إلى تمويل التجارة وتيسير اندماجها في سلاسل التوريد الوطنية والعالمية.
- تعزيز الوعي والثقافة المالية والقدرات في مجال تمويل التجارة لدى المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب الموجه، والخدمات الاستشارية، والإرشادات العملية بشأن أدوات التمويل وحوافز التصدير وفرص التجارة الرقمية.
- دعم تطوير برامج متخصصة للتدريب وإصدار الشهادات في مجال تمويل تجارة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لموظفي الائتمان والمخاطر في البنوك التجارية، بما في ذلك التدريب على نهج التقييم القائمة على التدفقات النقدية والمعاملات، من أجل تحسين تقييم الاحتياجات التمويلية لهذه المنشآت وملفات مخاطر المنشآت الموجهة نحو التصدير.
- تشجيع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تعزيز التعاون والعمل الجماعي من خلال جمعيات الأعمال، وشبكات المصدرين، والتعاونيات، وغيرها من المنصات ذات الصلة، لتحسين قدرتها التفاوضية، وتبادل المعلومات السوقية والمالية، وتيسير الوصول إلى تمويل التجارة، والسعي إلى اغتنام فرص مشتركة للتصدير وتنمية الأسواق

جميع الوثائق، بما في ذلك وثيقة توصيات السياسات والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعين السادس والعشرين والسابع والعشرين لمجموعة عمل التجارة التابعة للكومسيك، متاحة على موقع الكومسيك الإلكتروني. (www.comcec.org)

1.2. التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

النظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)

يُعد النظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) أحد أهم مشاريع الكومسيك الرامية إلى تعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. ويستند النظام إلى ثلاث اتفاقيات، هي الاتفاقية الإطارية، والبروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية (PRETAS)، وقواعد المنشأ. اكتمل الأساس القانوني للنظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) في عام 2011. أصبح النظام يعمل بكامل طاقته اعتباراً من 1 يوليو 2022.

ومن ناحية أخرى، يتعين على الدول الأعضاء، من أجل التنفيذ الفعال للنظام، اتخاذ بعض الإجراءات الداخلية، مثل طباعة وثائق شهادة المنشأ الخاصة بالنظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، وإرسال نماذج من طبقات الاختتام إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC)، واستكمال الإجراءات التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة.

اكتمل الأساس القانوني للنظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) في عام 2011، وتم بلوغ العدد المطلوب من الدول الأعضاء لتشغيل النظام بحلول نهاية عام 2014. هذه الدول هي بنغلاديش وإيران والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وتركيا والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان.

وفي هذا الإطار، رحبت الدورة الوزارية الحادية والأربعون للكومسيك بتفعيل النظام، وطلبت من الدول المشاركة التي لم تستكمل إجراءاتها الداخلية بعد القيام بذلك، ودعت الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقيات النظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، واستكمال الإجراءات الأخرى اللازمة للانضمام إلى النظام.

ورحبت الدورة بقرارات اجتماع لجنة المفاوضات التجارية (TNC)، الذي عُقد في الفترة من 1 إلى 2 أكتوبر 2025 على مستوى كبار المفاوضين، ولا سيما قرارها بالشروع، بهدف استكشاف إمكانيات توسيع نطاق النظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، في مناقشات أولية بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ البروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية (PRETAS)، ومجالات التوسع المحتملة وأهدافه، والاعتبارات القانونية، والمسائل المؤسسية.

وأعربت الدورة عن تقديرها لجمهورية تركيا لتطوعها باستضافة الاجتماع القادم للجنة المفاوضات التجارية (TNC) في الفترة من 3 إلى 4 فبراير 2026، ودعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت وصدقت على الاتفاقية الإطارية للنظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) إلى حضور هذا الاجتماع المهم، كما دعت الدول الأعضاء الأخرى المهمة التي ليست أطرافاً في الاتفاقية الإطارية إلى المشاركة بصفة مراقبين.

وفي هذا الصدد، عُقد اجتماع لجنة المفاوضات التجارية (TNC) للنظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) افتراضياً في الفترة من 3 إلى 4 فبراير 2026، باستضافة جمهورية تركيا، واتفقت اللجنة على تنظيم اجتماعاتها المستقبلية وفق نهج مواضيعي، مع التركيز بشكل متسلسل على التحديات التي تواجه تنفيذ البروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية (PRETAS) والإطار الحالي للنظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، ومجالات التوسع المحتملة وأهدافه، والاعتبارات القانونية والمسائل المؤسسية. وخلال الاجتماع، طلبت اللجنة من أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC)، بالتعاون مع جمهورية تركيا والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن الدول الأعضاء الأخرى المهمة، إعداد وتعميم مجموعتين من الاستبيانات بحلول منتصف مارس 2026، بهدف جمع طائفة واسعة من الآراء بشأن الركائز الرئيسية والنطاق والطرائق المتعلقة بالتوسع المحتمل للنظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، وكذلك بشأن قضايا التنفيذ، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الاجتماع القادم للجنة المفاوضات التجارية (TNC). وفي هذا الإطار، تم إعداد الاستبيانات وتعميمها على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلاوة على ذلك، رحبت لجنة المتابعة الثانية والأربعون للكومسيك بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن اجتماع لجنة المفاوضات التجارية (TNC) المذكور أعلاه.

وعُقد اجتماع آخر للجنة المفاوضات التجارية (TNC) افتراضياً في 1 يوليو 2026، ناقش خلاله المشاركون التحديات التي تواجه تنفيذ البروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية (PRETAS) والإطار الحالي للنظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC). وخلال الاجتماع، عرض مكتب تنسيق الكومسيك (CCO)، بصفته الأمانة المشتركة للجنة المفاوضات التجارية (TNC)، نتائج الاستبيانات المذكورة، ورحبت اللجنة بالعروض التقديمية التي قدمتها أمانة لجنة المفاوضات التجارية، وأحاطت علماً بالنتائج الأولية للاستبيانات. وطلب الاجتماع أيضاً من الدول الأعضاء التي لم تقدم ردودها بعد إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC) أن تفعل ذلك بحلول 31 أغسطس 2026، كما طلب من أمانة لجنة المفاوضات التجارية تقديم تقرير عن نتائج الاستبيانات إلى الاجتماع القادم للجنة المفاوضات التجارية. وستنضيف جمهورية تركيا الاجتماع القادم للجنة المفاوضات التجارية (TNC) افتراضياً في 14 أكتوبر 2026، حيث ستناقش مجالات التوسع المحتملة وأهدافه. كما ستعرض أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC) النتائج المحدثة للاستبيانات المتعلقة بتوسيع نطاق النظام وتنفيذه.

1.3. تعزيز دور القطاع الخاص

مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي

تعمل مراكز التحكيم كآليات مهمة لحل المنازعات التجارية والاستثمارية. وقد أدت مساهمتها الملحوظة في تعزيز التجارة والاستثمار إلى إنشاء العديد من مراكز التحكيم الإقليمية والدولية.

في هذا الإطار، اقترح فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا ورئيس الكومسيك، إنشاء مركز تحكيم في إسطنبول لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عُقدت في الفترة من 10 إلى 15 أبريل 2016 في إسطنبول، تركيا.

دخل مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي حيز التشغيل وبدأ أنشطته ذات الصلة في أواخر عام 2022. تم تعيين الكادر الإداري للمركز. تم استكمال قواعد التحكيم الخاصة بالمركز واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. نفذ المركز أنشطة ترويجية ووقع مذكرات تفاهم مع مختلف أصحاب المصلحة.

أقرت الدورة الوزارية الحادية والأربعون للكومسيك والاجتماع الثاني والأربعون للجنة المتابعة للكومسيك بالدور المهم الذي يؤديه مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي، باعتباره مؤسسة تابعة للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD)، في تسوية المنازعات، ودعت الدول الأعضاء إلى تشجيع المشاركة الفعالة في أنشطة مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي بهدف الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز لمن يطلبها.

برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة

وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تؤديه الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي من حيث الإنتاج والاستثمار والتوظيف والنمو، تم إطلاق برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الدورة الوزارية التاسعة والثلاثين للكومسيك. وفي إطار البرنامج، واستناداً إلى بحث شامل تضمن استبياناً مفصلاً، تم تحديد المجالات الموضوعية، بما في ذلك تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والاستفادة من الصناديق لتعزيز شبكات التواصل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل البيانات الضخمة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز قدرات الموارد البشرية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعليم والتدريب المهني.

علاوة على ذلك، ومن أجل دعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، أُضيفت المجالات الموضوعية في برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المجالات القطاعية المدعومة في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. وفي هذا السياق، تم تنفيذ ثلاثة مشاريع في عام 2026 في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، وهي: «تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات دعم الأعمال (BSO) لتصميم برامج رقمية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي السياحة والضيافة»، الذي نفذته الأردن؛ و«تعزيز وتصميم الهيكل التنظيمي ونموذج التمويل لمنصة متعددة الأطراف ومستدامة للتواصل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الإسلامي»، الذي نفذته باكستان؛ و«تمكين وكالات تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال حلول تمويل مبتكرة في إطار OIC-SMENET»، الذي نفذه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIK).

كما طلبت لجنة المتابعة الثانية والأربعون المشاركة الفاعلة من الدول الأعضاء المهمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج.

التطورات في مجال الحلال

يتمتع قطاع الحلال بإمكانات كبيرة لتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، ظلت مسألة مواءمة معايير الحلال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مدرجة على جدول أعمال الاجتماعات الوزارية للكومسيك منذ الاجتماع الأول للكومسيك في عام 1984. أشادت الاجتماعات الوزارية للكومسيك بجهود معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) في تنفيذ برامج تدريبية حول معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC/SMIIC)، بهدف تيسير الاستخدام المشترك للمعايير داخل منظمة التعاون الإسلامي. وفي الآونة الأخيرة، أحرز تقدم كبير نتيجة للأعمال المنفذة تحت مظلة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC).

ومنذ مؤتمر القمة الإسلامي الرابع عشر، أحرز تقدم كبير نتيجة للأعمال المنفذة تحت مظلة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC). ونتيجة لهذه الجهود، تم إنشاء المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB)، ومن المتوقع أن يعمل المنتدى بالكامل وفقاً لمعايير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)، بهدف تطبيق نظام واضح وشفاف للمنتجات والخدمات الحلال بما يتماشى مع الممارسات العالمية.

عُقد الاجتماع الأول للجمعية العامة للمنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB) في 1 نوفمبر 2023 في مكة المكرمة. عُقد الاجتماع الأول للجهاز التنفيذي للمنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB) في الرياض في 29 مايو 2024. وفي الاجتماع المذكور أعلاه، تم تشكيل فريق عمل لاستكمال الوثائق الرئيسية للمنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB). تم اعتماد النظام

الأساسي للمنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB) في ديسمبر 2024، ويجري حالياً استكمال الوثائق المتعلقة بعمليات تشغيله والاعتراف به.

أكدت الدورة الحادية والأربعون للكونسليك والاجتماع الثاني والأربعون للجنة المتابعة للكونسليك أهمية إنشاء اتفاق اعتراف متعدد الأطراف (MRA) فعال بين هيئات اعتماد الحلال الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من قبل المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB)، بما يتماشى مع معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC/SMIIC)، على النحو المبين في البنية التحتية العالمية لجودة الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي (OHAQ)، وطلبتا تسريع الجهود الرامية إلى إنشائه.

وفي هذا الصدد، من المتوقع أن يبدأ المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB) عمله في عام 2027 من خلال تقييمات مراجعة النظراء للمؤسسات الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، واصل معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) تنفيذ برامج تدريبية حول معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC/SMIIC)، بهدف تعزيز الاستخدام المشترك لمعايير معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) في الدول الأعضاء. ركزت هذه الدورات التدريبية بشكل أساسي على فهم معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC/SMIIC) ومتطلبات تنفيذها بفعالية.

ومن ناحية أخرى، في إطار تمويل مشاريع الكونسليك، تنفذ إندونيسيا في عام 2026 مشروعاً بعنوان «تعزيز الوجهات السياحية في إندونيسيا وبناء علاماتها التجارية باستخدام معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC/SMIIC)»، بالشراكة مع معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) وثلاث دول. يهدف المشروع إلى تعزيز أنظمة تقييم المطابقة والبنية التحتية للجودة لمواءمة منظومة السياحة في إندونيسيا مع معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC/SMIIC).

بالإضافة إلى ذلك، ينفذ معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) في عام 2026 مشروعاً بعنوان «بناء قدرات أصحاب المصلحة في قطاع السياحة بشأن معايير المطاعم الحلال وخدمات السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC/SMIIC)»، بالشراكة مع سبع دول أعضاء. يمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في تعزيز امتثال منشآت الإقامة، بما في ذلك المطاعم والفنادق، لمعاري OIC/SMIIC 6 (المطاعم الحلال) و OIC/SMIIC 9 (خدمات السياحة الحلال) في تقديم خدماتها.

علاوة على ذلك، نظم معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) أنشطة للتوعية والترويج بشأن قضايا الحلال. وفي هذا الإطار، ينظم معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) سنوياً القمة العالمية للحلال، برعاية رئاسة جمهورية تركيا، باعتبارها واحدة من أبرز فعاليات الحلال في العالم. يجمع هذا الحدث متحدثين بارزين وأصحاب مصلحة مهمين في صناعة الحلال. وعلى هامش القمة العالمية للحلال، ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، بالتعاون مع معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)، معرض الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي. ستعقد القمة العالمية الثانية عشرة للحلال ومعرض الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2026 في الفترة من 25 إلى 28 نوفمبر 2026 في إسطنبول.

المعارض التجارية الإسلامية:

ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) المعارض التجارية الإسلامية كل عامين في إحدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى المعارض التجارية الإسلامية، ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) أيضاً معارض متخصصة حسب القطاعات في الدول الأعضاء.

أعربت الدورة الحادية والأربعون للكونسليك والاجتماع الثاني والأربعون للجنة المتابعة للكونسليك عن تقديرهما لتنظيم ورش العمل والندوات عبر الإنترنت والدورات التدريبية والمعارض التجارية والمننديات التي نظمتها المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) ومؤسسات الدول الشريكة في مجال التجارة، وطلبتا من الدول الأعضاء مواصلة تزويد المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالبيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة والاستثمارات واللوائح.

2. التعاون المالي

2.1. مجموعة عمل التعاون المالي

وباعتبارها عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية، تؤدي الخدمات المالية دوراً محورياً في تيسير التجارة الدولية والاستثمار والنمو الاقتصادي عموماً. وفي هذا الصدد، تناولت مجموعة عمل التعاون المالي التابعة للكمسيك (FCWG) مختلف جوانب القطاع المالي في السنوات السابقة. وفي عام 2026، ركزت مجموعة العمل على إمكانات التمويل الجماعي باعتباره آلية تمويل مبتكرة لدعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

يتيح التمويل الجماعي لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة وغيرهم من أصحاب المشاريع جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد والمستثمرين من خلال المنصات الرقمية. ومن خلال استكمال قنوات التمويل التقليدية، يمكن للتمويل الجماعي أن يسهم في معالجة فجوات التمويل، وتيسير الوصول إلى رأس المال، وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، والمساهمة في الشمول المالي. وتكتسب إمكاناته أهمية خاصة بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث لا تزال محدودة الوصول إلى التمويل تشكل عائقاً أمام تنمية القطاع الخاص والنمو الشامل. كما يتيح تطوير التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة فرصاً لمواءمة التمويل الرقمي مع مبادئ التمويل الإسلامي، بما في ذلك تقاسم المخاطر والاستثمار الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية. ويمكن لهذه النماذج أن توسع نطاق خيارات التمويل المتاحة للشركات والمشاريع، مع تشجيع مشاركة أوسع في الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

وفي ضوء هذه الخلفية، خصصت مجموعة عمل التعاون المالي (FCWG) اجتماعاتها لعام 2026 لموضوع «إمكانات التمويل الجماعي من أجل التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي». وأعد تقرير بحثي مخصص لتقييم الفرص والتحديات المرتبطة بالتمويل الجماعي، مع إيلاء اهتمام خاص لمساهمة في الوصول إلى التمويل وريادة الأعمال والابتكار والشمول المالي، فضلاً عن الظروف التنظيمية والمؤسسية اللازمة لتطويره.

وعُرضت النتائج الأولية للتقرير في الاجتماع الخامس والعشرين لمجموعة العمل، الذي عُقد افتراضياً في 22 أبريل 2026. وفي أعقاب المناقشات والملاحظات الواردة، قُدمت النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة العمل، الذي عُقد في الفترة من 21 إلى 22 سبتمبر 2026. وفي ضوء النتائج الرئيسية للتقرير البحثي والمناقشات المكثفة التي جرت خلال اجتماعاتها، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات الصادرة عن الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة عمل التعاون المالي

- اعتماد استراتيجيات وطنية خاصة بالقطاع وإطار تنظيمي متناسب قائم على المخاطر لتعزيز تنمية قطاع التمويل الجماعي من خلال تمكين الابتكار مع حماية المستثمرين.
- تطوير منظومة داعمة لقطاع فعال للتمويل الجماعي من خلال تعزيز نظم الابتكار الوطنية والاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية.
- تعزيز الهيكل التشغيلي للقطاع ومعايير من خلال إرساء حوكمة أفضل لمنصات التمويل الجماعي، وإنشاء هيكل داعمة مثل نظم مبتكرة للتصنيف الائتماني لطالبي التمويل، وإنشاء أسواق ثانوية داخل المنصات يمكنها تعزيز السيولة وتيسير تنمية قطاع التمويل الجماعي.
- رفع مستوى الوعي وتعزيز قدرات رأس المال البشري في مختلف أنحاء قطاع التمويل الجماعي، من خلال تعزيز الثقافة المالية لدى الجمهور والمستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة الساعية إلى التمويل، عبر برامج وطنية ودولية، وتطوير المهارات التكنولوجية ومهارات ريادة الأعمال اللازمة لإنشاء وتشغيل منصات التمويل الجماعي، فضلاً عن منظومة التكنولوجيا المالية الأوسع نطاقاً.
- توفير الخدمات المالية للشركات الناشئة العاملة في مجال التمويل الجماعي، من خلال شراكات مع البنوك والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الخاصة، وعند الاقتضاء، صناديق تمويل ريادة الأعمال المدعومة من الحكومة.
- تعزيز التمويل الجماعي الإسلامي من خلال لوائح وطنية مخصصة، وأطر لحوكمة الشريعة، وزيادة عدد منصات التمويل الجماعي الإسلامي ومؤسسات تمويل ريادة الأعمال الإسلامية.
- تطوير معايير وأدوات للتمويل الجماعي الإسلامي تشمل المبادئ التوجيهية التنظيمية الدولية ومعايير الشريعة، مع تعزيز آليات الاستثمارات والتبرعات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال التمويل الجماعي.
- تعزيز الإشراف والرقابة على منصات التمويل الجماعي لضمان الامتثال والشفافية وحماية المستثمرين من خلال أطر إشرافية متناسبة وقائمة على المخاطر، مدعومة بمتطلبات محددة بوضوح للترخيص والإبلاغ والرصد.

جميع الوثائق والعروض التقديمية المقدمة خلال اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكمسيك الإلكتروني. (www.comcec.org).

2.2. جهود أخرى في إطار التعاون المالي للكموسيك

منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي

يسعى منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي تأسس في عام 2005، إلى تعزيز التعاون بين بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة، مع التركيز على مواءمة القواعد واللوائح التي تحكم عمليات السوق. ومنذ إنشائه، أطلق المنتدى مشاريع مهمة، من بينها مؤشر S&P 50 OIC/COMCEC المتوافق مع الشريعة والصندوق الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل المنتدى على إنشاء بورصة للذهب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وفقاً لقرارات الكموسيك ذات الصلة. سيعقد المنتدى اجتماعه العشرين افتراضياً في الفترة من 7 إلى 8 أكتوبر 2026. تتوفر تفاصيل أنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني للمنتدى (www.oicexchanges.org).

منتدى الكموسيك للهيئات التنظيمية لأسواق رأس المال

تأسس منتدى الكموسيك للهيئات التنظيمية لأسواق رأس المال في عام 2011 بهدف تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية لأسواق رأس المال في الدول الأعضاء في الكموسيك. يباشر المنتدى أعماله في إطار خمس فرق عمل، هي «فريق العمل المعني ببناء القدرات»، و«فريق العمل المعني بتنمية السوق»، و«فريق العمل المعني بالتمويل الإسلامي»، و«فريق العمل المعني بالثقافة المالية»، و«فريق العمل المعني بالاستدامة».

يقدم رؤساء فرق العمل مستجدات بشأن مسارات عملهم وجدول أعمالهم خلال الاجتماعات السنوية لمنتدى الكموسيك للهيئات التنظيمية لأسواق رأس المال (COMCEC CMR Forum). وقد عقد المنتدى خمسة عشر اجتماعاً حتى الآن. سيعقد الاجتماع الخامس عشر لمنتدى الكموسيك للهيئات التنظيمية لأسواق رأس المال (CMR) في 6 أكتوبر 2026.

بالإضافة إلى الجهود القائمة لتعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية لأسواق رأس المال في الدول الأعضاء، أطلق المنتدى منصة GEFAS (نظام معلومات الأدوات المالية القائمة على العقارات والمتطورة) في ضوء قرارات الكموسيك ذات الصلة، وقد دخلت المنصة حيز التشغيل في 16 سبتمبر 2022.

توفر معلومات مفصلة عن أنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني للمنتدى (www.comceccmr.org).

منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكموسيك

عقب قرار الدورة الرابعة والعشرين للكموسيك، اجتمعت البنوك المركزية والسلطات النقدية لدول منظمة التعاون الإسلامي في 3 أكتوبر 2009 في إسطنبول، تركيا، واتفقت على الاجتماع بانتظام لتبادل الخبرات وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت اجتماعات البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منصة مهمة توفر بيئة تفاعلية ومنفتحة لمناقشة القضايا النقدية والمصرفية والمالية.

عُقد الاجتماع السادس عشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة من 23 إلى 25 سبتمبر 2018، باستضافة البنك المركزي للجمهورية التركية (CBRT). وفي هذا الاجتماع، تقرر إعادة تنظيم هيكل «اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» ليصبح «منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكموسيك»، وأن يتولى البنك المركزي للجمهورية التركية (CBRT) أمانة المنتدى. كما أدرجت هذه القرارات في الإعلان الوزاري للاجتماع الرابع والثلاثين للكموسيك.

عُقد الاجتماع الثامن للمنتدى في الفترة من 13 إلى 14 سبتمبر 2026 في إسطنبول

3. النقل والاتصالات

3.1 مجموعة عمل النقل والاتصالات

يحتل النقل والاتصالات، باعتبارهما من الركائز الأساسية للاقتصادات الحديثة، مكانة بالغة الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يشكلان العمود الفقري للتجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي للدول. تمهد شبكات النقل والاتصالات الكفاءة والمخطط لها جيداً الطريق لخفض تكاليف حركة السلع والخدمات والمعلومات. وبذلك، تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية وتيسير اندماجها في سلاسل القيمة العالمية. كما تهيب التحسينات في البنية التحتية للنقل بيئة مواتية لخفض تكاليف المعاملات، وتقليص أوقات التسليم، وزيادة إمكانية التنويع بأداء شبكات النقل.

وبناءً على ذلك، برز تصميم أنظمة نقل متكاملة متعددة الوسائط بوصفه مجالاً ذا أولوية في القطاع لتعزيز كفاءة شبكات النقل بين الدول. يسهم النقل متعدد الوسائط، الذي يجمع بين وسيلتين أو أكثر من وسائل النقل ضمن شبكة نقل واحدة ومتكاملة، في تقليل التأخيرات في عمليات إعادة الشحن وتكاليف النقل، فضلاً عن الحد من المخاطر التي تواجه شبكات النقل متعدد الوسائط، والناجمة أساساً عن التجزؤ في أنظمة النقل. وفي سياق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثل تطوير أنظمة نقل متكاملة متعددة الوسائط عاملاً بالغ الأهمية في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، ورفع كفاءة التجارة، وتقليص الفجوات الجغرافية الشاسعة في مختلف أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، خصصت مجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكمسيك (TCWG) اجتماعيها المتتاليين في عام 2026 (السادس والعشرين والسابع والعشرين) لموضوع «تصميم أنظمة نقل متكاملة متعددة الوسائط في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي». وخلال كلا الاجتماعين، تبادل ممثلو الدول الأعضاء تجاربهم وإنجازاتهم والتحديات التي يواجهونها فيما يتعلق بتصميم أنظمة نقل متكاملة متعددة الوسائط في بلدانهم. وعلاوة على ذلك، ناقشوا الممارسات العالمية المتعلقة بأنظمة النقل المتكاملة متعددة الوسائط، وعوامل النجاح الرئيسية، والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وناقش الاجتماع نتائج التقرير البحثي المعد حول موضوع «تصميم أنظمة نقل متكاملة متعددة الوسائط في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي». ويقدم التقرير البحثي المذكور إطاراً مفاهيمياً لأنظمة النقل المتكاملة متعددة الوسائط، ويستعرض الاتجاهات العالمية والممارسات الجيدة، ويحدد عوامل النجاح الرئيسية والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما يتضمن التقرير البحثي جزءاً خاصاً حول كيفية تصميم وتطوير أنظمة النقل المتكاملة متعددة الوسائط، ويقدم توصيات سياسات ملموسة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى دراسات الحالة المكتوبة المتعلقة بتركيا وفيتنام وهولندا، يتضمن التقرير أيضاً تحليلاً مفصلاً يستند إلى بحث معمق في الدول الأعضاء المختارة، وهي أذربيجان ومصر.

وفي ضوء النتائج الرئيسية للتقرير والمداولات التي جرت خلال الاجتماعات، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات الصادرة عن الاجتماع السابع والعشرين لمجموعة عمل النقل والاتصالات
- تطوير شبكات نقل متكاملة متعددة الوسائط لتحسين الترابط بين بوابات النقل والممرات والعقد الداخلية والمناطق المولدة للشحن، من خلال التخطيط المنسق للبنية التحتية والمناطق النائية والعقد متعددة الوسائط. - تعزيز التكامل التشغيلي بين وسائل النقل المختلفة لتحسين الموثوقية وتقليل التأخيرات عند نقاط الربط بين وسائل النقل المتعددة، من خلال تنسيق الجداول الزمنية وإدارة الانتقال بين وسائل النقل ورصد الأداء. - تعزيز التحول الرقمي وقابلية التشغيل البيئي للبيانات لتحسين كفاءة وشفافية واستمرارية حركة الشحن متعدد الوسائط، من خلال منصات رقمية متكاملة وإجراءات إلكترونية وتبادل أمن للبيانات والمعلومات. - تعزيز التنسيق المؤسسي والتنظيمي لتيسير النقل المتكامل متعدد الوسائط ونقل البضائع عبر الحدود، من خلال تحديد مسؤوليات واضحة وشفافة، وتعزيز التعاون بين الجهات، ومواءمة الأطر التنظيمية، والحوكمة على مستوى الممرات. - تعزيز مرونة الممرات متعددة الوسائط وقدرتها التنافسية للحفاظ على تدفقات موثوقة للبضائع أثناء الاضطرابات الكبرى، من خلال التخطيط للطوارئ والإدارة المنسقة للممرات. - تطوير استثمارات مستدامة مالياً في النقل متعدد الوسائط لتحسين قابلية المشاريع للتمويل وضمان تقديم الخدمات على المدى الطويل، من خلال الإعداد السليم للمشاريع، والترتيبات المناسبة بين القطاعين العام والخاص، وتنويع مصادر التمويل. - تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية من أجل التنفيذ الفعال لسياسات النقل المتكامل متعدد الوسائط، من خلال التدريب المستمر، وتبادل المعرفة بين الدول، وبناء القدرات المؤسسية.

جميع الوثائق والعروض التقديمية المقدمة خلال اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكمسيك الإلكتروني. (www.comcec.org)

4. السياحة

4.1 مجموعة عمل السياحة

تسهم السياحة إسهاماً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص العمل، ودعم نمو الدخل، وتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة عائدات النقد الأجنبي ومع ذلك، يفرض تغير المناخ تحديات متزايدة أمام استدامة هذه المنافع. يمكن لارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط هطول الأمطار، والظواهر الجوية المتطرفة، وغيرها من الآثار المرتبطة بتغير المناخ، أن تؤثر سلباً في الوجهات السياحية والموارد الطبيعية والبنية التحتية والطلب من جانب الزوار. وبناءً على ذلك، أصبح فهم العلاقة بين السياحة وتغير المناخ أمراً ضرورياً لضمان مرونة قطاع السياحة واستدامته على المدى الطويل.

وتبرز آثار تغير المناخ بشكل خاص في الوجهات السياحية الحساسة بيئياً، بما في ذلك المناطق الساحلية والاستوائية والصحراوية. ففي حين يمكن أن تتأثر المناطق الساحلية بارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات، تشهد الوجهات القاحلة والصحراوية إجهاداً حرارياً متزايداً وندرة متفاقمة في المياه، مما قد يحد من إمكانية ممارسة الأنشطة السياحية في الهواء الطلق في هذه المناطق.

وإدراكاً لأهميته المتزايدة، ركزت مجموعة عمل السياحة التابعة للكمسيك (TWG) مناقشاتها هذا العام على آثار تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف منها في قطاع السياحة. عُقد الاجتماع السادس والعشرون لمجموعة عمل السياحة في 21 أبريل 2026 بصيغة افتراضية بالكامل، بينما عُقد الاجتماع السابع والعشرون في الفترة من 16 إلى 17 سبتمبر 2026 في أنقرة، تحت عنوان «آثار تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من أجل سياحة مستدامة في منظمة التعاون الإسلامي». استعرض الاجتماعان الاتجاهات العالمية والاتجاهات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، وحددا التحديات الرئيسية، وشهدا تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وصاغا توصيات سياسات لدعم الدول الأعضاء في التعامل مع آثار تغير المناخ في قطاع السياحة. وفي إطار دراسة بحثية أعدت لاجتماعات مجموعة العمل، تم تحليل دراسات حالة من تركيا وإندونيسيا والمالديف ومصر لاستخلاص الدروس والرؤى من أجل تنفيذ السياسات بفعالية أكبر.

وبعد مداولات مكثفة، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات الصادرة عن الاجتماع السابع والعشرين لمجموعة عمل السياحة
- دمج تقييم مخاطر المناخ، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه، والتأهب لحالات الطوارئ، وكفاءة استخدام الموارد في استراتيجيات السياحة وخطط الوجهات السياحية والمعايير والقرارات الاستثمارية، بما يتماشى مع تدابير التكيف الوطنية. - تطوير آليات للتنسيق بين قطاع السياحة والعمل المناخي من خلال التنسيق الفعال في القطاع العام. - اعتماد إدارة مرنة للوجهات السياحية قائمة على النظم البيئية لحماية الموارد السياحية الطبيعية والثقافية الحساسة للمناخ. - تطوير آليات للتمويل المناخي والحوافز مخصصة لقطاع السياحة، مع تقديم دعم خاص للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة والمجتمعات المحلية. - تطوير نظم لجمع البيانات المتعلقة بالسياحة والمناخ ورصدها وبناء القدرات، مدعومة ببطاقات تقييم مرونة قطاع السياحة في مواجهة تغير المناخ، لتعزيز ودعم التنفيذ وإدارة المخاطر استناداً إلى الأدلة.

جميع الوثائق والعروض التقديمية المقدمة خلال اجتماعات مجموعة عمل السياحة متاحة على موقع الكمسيك الإلكتروني. (www.comcec.org)

4.2 منتدى سياحة القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكمسيك

يوفر منتدى سياحة القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكمسيك قناة اتصال منتظمة لممثلي القطاع الخاص في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ستنظم وزارة الثقافة والسياحة في جمهورية تركيا، بصفتها أمانة المنتدى، الاجتماع الرابع عشر لمنتدى سياحة القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكمسيك في 14 أكتوبر 2026، تحت عنوان «التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في السياحة».

5. الزراعة

5.1. مجموعة عمل الزراعة

تعد الزراعة أحد القطاعات الرئيسية في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث توفر لشعوبنا الغذاء والدخل وفرص العمل. وفي الأونة الأخيرة، حسنت دول منظمة التعاون الإسلامي أداءها في مجال الإنتاج الزراعي مقارنة بالمناطق الأخرى.

يرتبط القطاع الزراعي ارتباطاً وثيقاً بالنظم الطبيعية، بما في ذلك إنتاج المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية والموارد المائية وجودة التربة. ونتيجة لذلك، قد تؤدي حتى التغيرات الطفيفة في الظروف المناخية إلى آثار كبيرة على نظم الإنتاج الزراعي. تُظهر البحوث التي أجريت على المستوى العالمي باستمرار أن ارتفاع درجات الحرارة وتزايد تقلب أنماط هطول الأمطار من المرجح أن يؤديا إلى انخفاض الغلة، ولا سيما في إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية.

ولا تقتصر آثار تغير المناخ على القطاع الزراعي على إنتاج المحاصيل. كما أن قطاع الثروة الحيوانية معرض بالقدر نفسه للضغوط المرتبطة بالمناخ. يمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى إجهاد حراري لدى الحيوانات، مما يسهم في انخفاض إنتاج الحليب واللحوم. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي تغير المناخ إلى تراجع إنتاجية المراعي، وتقليل توافر الموارد المائية، وتغيير أنماط انتشار الأمراض الحيوانية.

وقد يؤثر تغير المناخ أيضاً على انتشار الآفات والأمراض الزراعية. وقد يسهم ارتفاع درجات الحرارة وتغير الظروف المناخية في التوسع الجغرافي لبعض أنواع الآفات إلى مناطق جديدة، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في المحاصيل، ولا سيما في مجال الإنتاج النباتي

ولا تتحدد قابلية القطاع الزراعي للتأثر بتغير المناخ بالعوامل الطبيعية فحسب، بل أيضاً بالأبعاد الاقتصادية والمؤسسية. وتعد القدرات التكنولوجية لنظم الإنتاج الزراعي، ومدى كفاية البنية التحتية، ومستوى الوصول إلى التمويل، جميعها عوامل رئيسية تحدد القدرة على التكيف مع تغير المناخ. على الرغم من أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تسهم بشكل كبير في الإنتاج الزراعي العالمي، فإن العديد منها يتسم بهيكل إنتاج حساسة للمناخ وقدرة محدودة على التكيف. لا تزال أطر التخطيط الزراعي السائدة في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعتمد إلى حد كبير على أنماط المناخ التاريخية وأهداف الإنتاجية قصيرة الأجل، مما يحد من فعاليتها في ظل تزايد عدم اليقين المناخي.

يعيش نحو 200 مليون شخص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم (نحو 25٪ من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولذلك من الضروري تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحويل النظم الزراعية وتعزيز قطاع زراعي قادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

ونظراً لأهمية هذه المسألة، خصصت مجموعة عمل الزراعة اجتماعيها السادس والعشرين والسابع والعشرين لموضوع «تعزيز قطاع زراعي قادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي». وأعدت مجموعة العمل تقريراً بحثياً حول الموضوع المذكور وناقشته بالتفصيل. عُقد الاجتماع السادس والعشرون لمجموعة عمل الزراعة التابعة للكمسيك في 22 أبريل 2026 بصيغة افتراضية بالكامل، وعُقد الاجتماع السابع والعشرون لمجموعة عمل الزراعة التابعة للكمسيك في الفترة من 21 إلى 22 سبتمبر 2026 في أنقرة، تركيا.

وتماشياً مع النتائج الرئيسية للتقرير المذكور أعلاه والمناقشات التي جرت خلال الاجتماع، طرحت مجموعة عمل الزراعة توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات الصادرة عن الاجتماع السابع والعشرين لمجموعة عمل الزراعة

- تعزيز الإنذار المبكر وإدارة المخاطر الناجمة عن الأخطار والكوارث المرتبطة بالمناخ، من خلال استخدام أدوات رقمية منخفضة التكلفة ويسهل الوصول إليها وشبكات محلية ممكنة لتقديم إرشادات مناخية للمزارعين في الوقت المناسب وقابلة للتنفيذ.

- دمج تخطيط التنمية الزراعية المستجيب للمناخ من خلال الاستفادة من النمذجة الديناميكية للمخاطر لتوجيه الاستثمارات، ودعم التنفيذ الميداني المصمم بما يتناسب مع السياق المحلي.
- تطوير أطر استثمارية تراعي المناخ من خلال دمج تحليل المخاطر المناخية في تقييم المشاريع.
- تعزيز الترابط بين نظم الأراضي والمياه والطاقة والغذاء للقضاء على تجزؤ السياسات، وحماية موارد المياه الجوفية، وتعزيز قدرة سبل العيش الريفية على الصمود.
- تطوير/تحسين آليات الحماية من المخاطر الزراعية من خلال توسيع أطر التأمين المدعومة بالأقمار الصناعية، واستخدام إعانات عامة موجهة لأقساط التأمين لحماية سبل عيش صغار المزارعين.
- تعزيز آليات الحوافز الزراعية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ من خلال إعادة توجيه الإعانات غير المستدامة نحو الدعم المالي القائم على الأداء والممارسات الزراعية الذكية مناخياً التي تم التحقق منها.

جميع الوثائق والعروض التقديمية المقدمة خلال اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك الإلكتروني.
(www.comcec.org)

6. التخفيف من حدة الفقر

6.1. مجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر

يظل التخفيف من حدة الفقر بناداً دائماً على جدول أعمال الكومسيك، ويشكل أحد مجالات التعاون الرئيسية في إطار استراتيجية الكومسيك. تعقد مجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر (PAWG) اجتماعات منتظمة لمناقشة موضوعات محددة تتماشى مع أهداف استراتيجية الكومسيك وأولويات التنمية العالمية واحتياجات وأولويات أعضاء مجموعة العمل.

وتماشياً مع هذا النهج، تركز اجتماعات مجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر (PAWG) لعام 2026 على موضوع «الحد من عدم تطابق المهارات في أسواق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» وبعكس هذا الموضوع الأهمية المتزايدة لضمان مواعمة أفضل بين المهارات التي تمتلكها القوى العاملة والمهارات التي تتطلبها أسواق العمل سريعة التغير.

أصبح عدم تطابق المهارات تحدياً متزايد الأهمية في سوق العمل في ظل التحول التكنولوجي والرقمنة والتغيرات الديموغرافية وتطور هياكل الإنتاج. وتؤدي الطبيعة المتغيرة للوظائف والمهن باستمرار إلى إعادة تشكيل الطلب على المهارات، في حين تواجه نظم التعليم والتدريب ضغوطاً متزايدة للاستجابة بفعالية لهذه التطورات. وعندما لا تتوافق المهارات التي يمتلكها العمال بشكل كافٍ مع المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل، فقد يسهم عدم التطابق الناتج عن ذلك في البطالة والعمالة الناقصة، ويحد من الإنتاجية، ويجعل الانتقال من التعليم إلى العمل أكثر صعوبة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظراً لتنوع هياكلها الديموغرافية ومستويات تنميتها الاقتصادية وظروف أسواق العمل ونظم التعليم والتدريب فيها. وفي حين تختلف طبيعة عدم تطابق المهارات ومداها من دولة إلى أخرى، يظل تعزيز الصلة بين نظم التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل أحد الاعتبارات المهمة في مجال السياسات. وفي هذا الصدد، يعد تحسين التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، وتطوير آليات فعالة لاستشراف الاحتياجات من المهارات، وضمان استجابة المناهج الدراسية للاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، من بين المجالات الرئيسية التي تتطلب الاهتمام.

وتتطلب معالجة عدم تطابق المهارات اتباع نهج شامل ومنسق في مجال السياسات يراعي الظروف والأولويات الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء. ويمكن للآليات الفعالة لتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المهارات، ونظم معلومات سوق العمل الموثوقة، وتعزيز آليات الانتقال من التعليم إلى العمل، وتوثيق التعاون بين المؤسسات العامة ومقدمي خدمات التعليم والتدريب وأصحاب العمل وممثلي قطاعات الصناعة، أن تسهم في إيجاد نظام لتطوير المهارات أكثر استجابة للاحتياجات. وعلاوة على ذلك، أصبحت فرص التعلم مدى الحياة وإعادة التأهيل المهني وتطوير المهارات ذات أهمية متزايدة في تمكين العمال من التكيف مع التغيرات التكنولوجية والهيكليّة في أسواق العمل.

ونظراً لأهمية هذه المسألة، خُصص الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر (PAWG) لموضوع منع عدم تطابق المهارات في أسواق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي حين عُقد الاجتماع السادس والعشرون افتراضياً في 21 أبريل 2026، عُقد الاجتماع السابع والعشرون في الفترة من 16 إلى 17 سبتمبر 2026 في أنقرة تحت الموضوع نفسه، «منع عدم تطابق المهارات في أسواق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي».

يستعرض التقرير البحثي حول الموضوع الذي نوقش خلال الاجتماعين المذكورين أعلاه الاتجاهات العالمية والاتجاهات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز على باكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا وماليزيا وألمانيا بوصفها دولاً لدراسات الحالة.

وفي ضوء النتائج الرئيسية للتقرير البحثي والمداولات التي جرت خلال الاجتماعات، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية لتقديمها إلى الدورة الوزارية الثانية والأربعين للكومسيك:

توصيات السياسات الصادرة عن الاجتماع السابع والعشرين لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر
- تطوير نظم معلومات سوق العمل وآليات استشراف الاحتياجات من المهارات من خلال تحسين الاستفادة من البيانات المتاحة لتحديد حالات عدم تطابق المهارات والاستجابة لها. - تعزيز المهارات الأساسية والموجهة نحو المستقبل من خلال دمج الكفاءات ذات الصلة في التعليم والتدريب، وتعزيز الوصول العادل إلى فرص تطوير المهارات. - تعزيز جاذبية التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، مع مواعمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي والتدريب مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، من خلال تحديث المناهج الدراسية بانتظام، والتعلم في بيئة العمل، ومسارات التعلم المرنة.

- تحسين الانتقال من التعليم إلى العمل من خلال تعزيز خدمات التوظيف والخبرة العملية ومشاركة أصحاب العمل، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب الذين يواجهون عوائق أمام التوظيف.
- تعزيز التنسيق المؤسسي ومشاركة أصحاب المصلحة من خلال تشجيع التعاون والحوار الاجتماعي بين المؤسسات المعنية وأصحاب العمل والعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة في مجال تطوير المهارات.
- تطوير/تعزيز التمويل المستدام والشامل لتطوير المهارات من خلال آليات تمويل مناسبة وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة، مع إيلاء اهتمام خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحسين الرصد والتقييم الموجهين نحو النتائج من خلال استخدام نتائج سوق العمل وغيرها من الأدلة ذات الصلة للاستعانة بها في مراجعة سياسات وبرامج المهارات وتحسينها.

جميع الوثائق والعروض التقديمية المقدمة خلال اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك الإلكتروني. (www.comcec.org)

6.2. جهود أخرى في إطار الكومسيك من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي

تواصل عدة مبادرات رئيسية في إطار الكومسيك دعم جهود التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتشمل هذه المبادرات البرنامج الخاص للتنمية أفريقيا (SPDA) وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)، وكلاهما يديره البنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى برنامج التعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET)، الذي ينفذه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIK).

يعمل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) كآلية تمويل مخصصة تهدف إلى دعم جهود التخفيف من حدة الفقر من خلال الاستثمار في مجالات رئيسية مثل التنمية البشرية والزراعة والتنمية الريفية والبنية التحتية الأساسية. ويقدم الصندوق تمويلًا ميسرًا للبرامج والمشاريع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموًا، ويبلغ رأس المال المستهدف المقرر للصندوق 10 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وخلال الاجتماع الثاني والأربعين للجنة المتابعة للكومسيك، قدم ممثل البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) معلومات عن آخر المستجدات المتعلقة بصندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)، بما في ذلك عملية الانتقال الجارية للصندوق وتفعيل الصندوق الإسلامي للتمويل الميسر في إطار التطورات المؤسسية في البنك الإسلامي للتنمية. وإذ أشارت اللجنة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات الوزارية للكومسيك، طلبت من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقرير عن تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)، فضلاً عن تقرير تقييمي عن البرنامج الخاص للتنمية أفريقيا (SPDA)، إلى الدورة الوزارية الثانية والأربعين للكومسيك.

يهدف البرنامج الخاص للتنمية أفريقيا (SPDA) إلى المساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من خلال دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتشجيع فرص العمل، وتمويل التدخلات الإنمائية. يتوخى البرنامج تعبئة موارد بقيمة 12 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم أهدافه الإنمائية. ووفقاً لأحدث المعلومات المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية، من المتوقع أن يُختتم البرنامج الخاص للتنمية أفريقيا (SPDA) قبل نهاية عام 2026.

يهدف برنامج التعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET)، الذي ينفذه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIK)، إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. وفي إطار هذه الجهود، استكمل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIK) تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لـ OIC-TVET للفترة 2020-2025، ويواصل الاستعدادات لإعداد خارطة الطريق الاستراتيجية الجديدة لـ OIC-TVET لعام 2035. وإذ أعربت الدورة الوزارية الحادية والأربعين للكومسيك ولجنة المتابعة الثانية والأربعين للكومسيك عن تقديرهما لجهود مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIK)، دعنا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الفعال لتصميم خارطة الطريق الجديدة وتنفيذها، وطلبتا من المركز مواصلة جهوده في إعداد خارطة الطريق الجديدة وتقديم مستجدات دورية عن التقدم المحرز إلى الدورات الوزارية للكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة، لضمان استمرار التنفيذ الناجح لبرنامج التعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET).

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

نظراً لمكانتهما المهمة في جدول أعمال التنمية العالمية، تشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) عنصرين مهمين في جدول أعمال الكومسيك.

وفي هذا السياق، تتابع الكومسيك البرامج والمشاريع والأنشطة الأخرى التي تنفذها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، والتي تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الإطار، أجرى مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) استبياناً للاتجاهات لتحديد أولويات الدول الأعضاء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وعرض نتائجه على الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك.

وبناءً على ذلك، يقدم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، منذ عام 2018، تقارير سنوية بانتظام إلى الدورات الوزارية للكومسيك، توضح التقدم المحرز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية. وعلى خلاف السنوات السابقة، تشمل تقارير التقدم السنوية الأخيرة الصادرة عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) جميع أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لقرارات الدورات الوزارية للكومسيك، يقوم مكتب تنسيق الكومسيك بتجميع المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تنفذها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويقدم تقريراً عنها في كل دورة من دورات الكومسيك.

7. التعاون في القطاع الخاص

يؤدي القطاع الخاص دوراً حيوياً في دفع النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر. وفي حين تستفيد بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من قطاع خاص قوي وديناميكي، تواجه دول أخرى تحديات في الاستفادة الكاملة من إمكاناته.

ولدعم التنمية الشاملة، ثمة حاجة ملحة إلى تعزيز قدرات القطاع الخاص في جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD) فعاليات ومعارض تجارية ومعارض رئيسية لتعزيز التعاون في القطاع الخاص في إطار منظمة التعاون الإسلامي. وتُستعرض هذه المبادرات بانتظام خلال الاجتماعات السنوية للكمسيك.

اجتماعات القطاع الخاص

تعد المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في الكمسيك وغيرها من المنصات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أمراً أساسياً لتعزيز التجارة والاستثمار البينيين لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا السياق، توفر **اجتماعات القطاع الخاص**، التي تنظمها الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD)، منصة قيمة لجهات القطاع الخاص من الدول الأعضاء السبع والخمسين في منظمة التعاون الإسلامي للتواصل، واستكشاف فرص السوق، وتبادل أفضل الممارسات.

وبالإضافة إلى هذه الاجتماعات، تعقد الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD) منتديات متخصصة حسب القطاعات في مجالات رئيسية مثل الزراعة المستدامة، والسياحة المستدامة، والاقتصاد الإسلامي، والاستثمار، والاقتصاد الرقمي، وريادة الأعمال، مما يسهم في التنمية المستدامة وتعزيز قدرة القطاع الخاص في منظمة التعاون الإسلامي على الصمود.

شجعت الدورة الوزارية الحادية والأربعون للكمسيك والاجتماع الثاني والأربعون للجنة المتابعة للكمسيك الدول الأعضاء على الاستفادة من التسهيلات التي توفرها الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD) بهدف تبادل المعرفة وأفضل الممارسات، وتعزيز الشبكات التي تدعم قدرات القطاع الخاص وتسهم في النهوض بالتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

أحاط الاجتماع الثاني والأربعون للجنة المتابعة للكمسيك علماً بجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD) الرامية إلى تعزيز القدرات الخاصة بالقطاعات والنهوض بنمو القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وعلاوة على ذلك، دعا الاجتماع الثاني والأربعون للجنة المتابعة للكمسيك الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في قمة قادة الأعمال 57B+، المقرر عقدها في 1 نوفمبر 2026 في إسطنبول على هامش الدورة الثانية والأربعين للكمسيك، بهدف مواصلة تعزيز التعاون في القطاع الخاص بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

8. برنامج المبادرة رفيعة المستوى بشأن التحول الرقمي

وتأكيداً على التوجهات الناشئة فيما يتعلق بالتقنيات الرقمية في جميع الخدمات الحكومية، أدرج التحول الرقمي كمجال إضافي للتعاون في جدول أعمال الكومسيك. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء **منتدى الكومسيك الرفيع المستوى للتحول الرقمي** بهدف تعزيز التعاون والتنسيق التقني بين الجهات المعنية المسؤولة عن التحول الرقمي في الدول الأعضاء، فضلاً عن تبادل الخبرات وتصميم برامج ومشاريع مشتركة

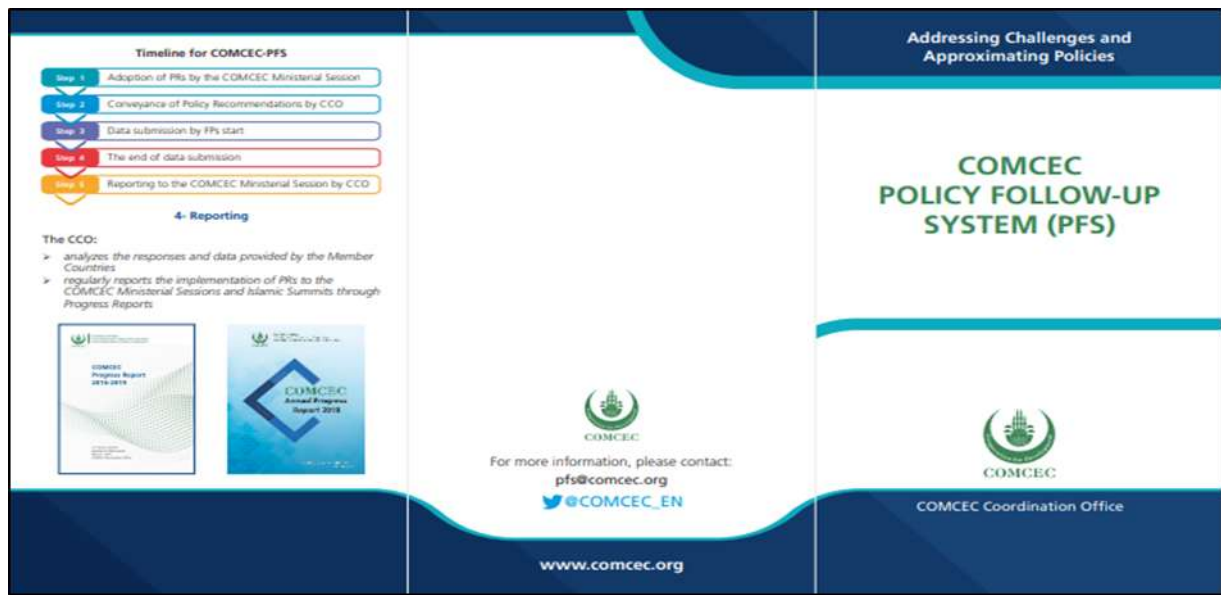
وعلاوة على ذلك، أدرج التحول الرقمي ضمن المجالات القطاعية المؤهلة للحصول على الدعم في إطار تمويل مشاريع الكومسيك (CPF)، وهو آلية للمنح تهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء. وفي هذا السياق، نُفذت ثلاثة مشاريع في عام 2026 في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، وهي: «بناء القدرات في مجال المهارات الرقمية لمتخصصي تكنولوجيا المعلومات»، الذي نفذته طاجيكستان بالشراكة مع تركيا.

الفصل الثاني: نظام متابعة سياسات الكومسيك وجهود الدول الأعضاء لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية

ولضمان الرصد الفعال لتنفيذ توصيات سياسات الكومسيك (PRS) وتتبع التقدم المحرز على المستوى الوطني، أطلق مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS) في يوليو 2019، خلال الاجتماع التنسيقي السنوي السابع لنقاط الاتصال التابعة للكومسيك.

ورحبت الدورة الخامسة والثلاثون للكومسيك بإطلاق نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS)، باعتباره أداة سهلة الاستخدام لتعزيز مواءمة السياسات بين الدول الأعضاء. وحثت الدورة الدول الأعضاء على الاستخدام الفعال لنظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS) من أجل التنفيذ الفعال لتوصيات السياسات (PRS) وتقديم التقارير بشأنها. وقد أكدت الدورات الوزارية اللاحقة للكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة هذا الطلب مجدداً.

وباعتباره منصة إلكترونية، يستند نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS) إلى نهج للرصد والتقييم قائم على النتائج، يعطي الأولوية للنتائج والآثار على العمليات. ويتيح النظام لمكتب تنسيق الكومسيك (CCO) جمع البيانات المتعلقة بتنفيذ توصيات السياسات (PRS) في مختلف مجالات التعاون وإدارتها وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها. ويعزز النظام الشفافية ويتيح إعداد تقارير مترامنة وقائمة على الأدلة، مما يساهم في تحسين التخطيط وتقييم الأداء وتطوير السياسات.



وتؤدي الملاحظات التي تقدمها الدول الأعضاء من خلال إدخال البيانات في نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS) دوراً حيوياً في إثراء عمل مكتب تنسيق الكومسيك (CCO). ولا توفر هذه المدخلات رؤية قيمة حول حالة تنفيذ توصيات السياسات الوزارية على المستوى الوطني فحسب، بل تساعد أيضاً مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) في تحديد المجالات ذات الأولوية لبرامج دعم الكومسيك وتصميم مبادرات جديدة تتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء واهتماماتها.

تؤدي نقاط الاتصال التابعة للكومسيك دوراً محورياً في جمع وتقديم المعلومات المتعلقة بتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك في بلدانها خلال السنوات الثلاث الماضية. ولضمان تقديم التقارير في الوقت المناسب، يطلب مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) إدخال البيانات من خلال نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS) خلال فترتين للتقديم كل عام. ويتعين استكمال عمليات إدخال البيانات قبل شهرين من اجتماعات لجنة المتابعة والدورات الوزارية للكومسيك. وبعد تقديم الدول الأعضاء للبيانات، يتولى مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) عملية شاملة لإعداد التقارير باستخدام المعلومات المدخلة في نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS). ثم تُعرض النتائج في الدورة الوزارية للكومسيك.

ومع التأكيد مجدداً على الدور الحيوي لنقاط الاتصال التابعة للكومسيك في متابعة تنفيذ توصيات السياسات (PRS) من خلال نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS)، تجدر الإشارة إلى أن مستويات إدخال البيانات لا تزال بحاجة إلى التحسين للوصول إلى المستوى المنشود. ولضمان المتابعة الفعالة والاستفادة الكاملة من نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS)، يعد التنسيق القوي على المستوى الوطني أمراً أساسياً. وفي هذا السياق، من الضروري أن تتخذ نقاط الاتصال التابعة للكومسيك الخطوات اللازمة لإبلاغ المؤسسات والإدارات الوطنية المعنية بتوصيات السياسات المعتمدة وإشراكها بشأنها. وسيساهم ذلك في دعم عملية التنفيذ وإدخال بيانات دقيقة في النظام في الوقت المناسب.

ويُظهر تحليل الأنشطة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء من خلال نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS) أن مجالات التجارة، والتخفيف من حدة الفقر، والنقل والاتصالات سجلت مستويات تنفيذ أعلى نسبياً. وتجدر الإشارة إلى أن مجال التعاون التجاري سجل أعلى عدد من الأنشطة المبلغ عنها، بإجمالي 19 نشاطاً. وفي المقابل، يسجل قطاع السياحة معدل تنفيذ منخفضاً، حيث تم الإبلاغ عن أربعة أنشطة. وبالمثل، سجل مجالا الزراعة والتمويل أرقاماً منخفضة نسبياً، بواقع 6 أنشطة و 5 أنشطة على التوالي

وتشير هذه الأرقام إلى الحاجة إلى تعزيز الجهود على المستوى الوطني لتنفيذ توصيات السياسات في جميع مجالات التعاون. وعلاوة على ذلك، يعد إدخال البيانات بانتظام وبشكل كامل في نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS) أمراً ضرورياً للرصد والتقييم الدقيقين للتقدم المحرز.

يمكن الوصول إلى نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS) عبر pfs.comcec.org باستخدام أسماء المستخدمين وكلمات المرور المقدمة لآلية تمويل مشاريع الكومسيك. واعتباراً من أغسطس 2024، مُنحت نقاط الاتصال الوطنية للكومسيك أيضاً صلاحية الوصول إلى النظام باستخدام بيانات الدخول الصادرة عن مكتب تنسيق الكومسيك (CCO). وتتوفر على المنصة نسخة محدثة من دليل مستخدم نظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS) لتيسير الاستخدام الفعال للنظام.

وتؤدي نقاط الاتصال التابعة للكومسيك دوراً محورياً في تنسيق عملية إدخال البيانات وضمان الاستخدام الفعال لنظام متابعة سياسات الكومسيك (PFS) لرصد تنفيذ توصيات السياسات (PRs) في مختلف مجالات التعاون القطاعية. وإلى جانب دور نقاط الاتصال، يعد التنسيق القوي على المستوى الوطني بين الوزارات والمؤسسات المعنية أمراً أساسياً للمتابعة الفعالة لجهود التنفيذ وتقديم التقارير بشأنها. وإدراكاً لهذه الحاجة، أنشأت عدة دول أعضاء، وهي غامبيا ونيجيريا وإندونيسيا وتركيا، بالفعل لجان تنسيق وطنية رفيعة المستوى لتعزيز التعاون بين المؤسسات وتبسيط عملية المتابعة على المستوى الوطني.

الفصل الثالث: جهود إنتاج المعرفة: منشورات الكومسيك

تهدف الكومسيك إلى إنتاج المعرفة ونشرها، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتعزيز الفهم المشترك، ومواءمة السياسات في مجالات تعاونها، من أجل مواجهة التحديات التي تواجه الدول الأعضاء. وتعد مجموعة عمل الكومسيك (WG) أداة رئيسية لتحقيق هذه المهمة.

ويتم إعداد تقارير بحثية لكل اجتماع من اجتماعات مجموعة العمل لتوفير أساس لمناقشات مستنيرة. ويعد مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) هذه التقارير بالتعاون الوثيق مع مستشارين خبراء لضمان إجراء بحوث عالية الجودة. وتبدأ كل دراسة بإطار مفاهيمي واستعراض عالمي وإقليمي للموضوع، يتبعه تحليل معمق لدول أعضاء مختارة استناداً إلى زيارات ميدانية واستبيانات ومقابلات. وفي نهاية كل تقرير بحثي، تقدم مجموعة من توصيات السياسات للدول الأعضاء، إلى جانب مقترحات للتعاون الدولي في إطار الكومسيك.

وتعد المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء أمراً أساسياً طوال عملية الإعداد. وفي هذا السياق، يتم تحديد موضوعات البحوث بالتشاور مع نقاط الاتصال التابعة للكومسيك، التي تسهم في تحديد موضوعات مجموعة العمل والتقارير البحثية المقابلة لها لفترة ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، خلال إعداد التقارير البحثية، تُرسل الاستبيانات إلى نقاط الاتصال لإثراء البيانات التجريبية المقدمة في التقارير وضمان سلامة التحليل. كما تقدم الدول الأعضاء مساهمات قيمة من خلال مراجعة مسودات دراسات الحالة والتقارير وإبداء الملاحظات عليها قبل وضعها في صيغتها النهائية. وتسهم الملاحظات التي يتم جمعها خلال اجتماعات مجموعة العمل، حيث تعرض التقارير البحثية، في مواصلة تحسين هذه الدراسات.

تتاح التقارير البحثية في صيغتها النهائية للجمهور عبر منصة الكومسيك للكتب الإلكترونية على ebook.comcec.org.

وبالإضافة إلى ذلك، يعد مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) سنوياً تقارير عن الأفاق القطاعية لكل مجال من مجالات التعاون. وتحلل هذه الوثائق الاتجاهات العالمية والوضع الراهن في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتوفر بيانات محدثة لدعم المناقشات خلال اجتماعات مجموعات العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إعداد وثائق وقائع الاجتماعات بعد كل اجتماع من اجتماعات مجموعة العمل، لتلخيص العروض التقديمية وتوثيق المناقشات الرئيسية.

جميع المنشورات متاحة للجمهور بصيغة كتب إلكترونية على موقع الكومسيك للكتب الإلكترونية على <http://ebook.comcec.org>

الفصل الرابع: أدوات الكومسيك لدعم المشاريع

1. تمويل مشروع الكومسيك

يعد تمويل مشاريع الكومسيك إحدى أدوات تنفيذ استراتيجية الكومسيك، ويهدف إلى توفير التمويل لمشاريع الدول الأعضاء في شكل منح. تقدم الاستراتيجية نظاماً محدداً بوضوح لإدارة دورة المشاريع، إلى جانب آلية مالية محددة بوضوح. تسهم المشاريع التي تنفذها الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في إطار تمويل مشاريع الكومسيك في تحقيق أهداف الاستراتيجية وتوصيات السياسات التي اعتمدها دورات الكومسيك، فضلاً عن تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء.

تتيح هذه الأداة للدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المشاركة في جهود التعاون الرامية إلى التغلب على التحديات المشتركة التي تواجه الدول الأعضاء في مجالات التعاون. وتتيح للدول الأعضاء فرصة اقتراح مشاريع في المجالات ذات الأولوية التي تحددتها استراتيجية الكومسيك ومجموعات العمل وتوصيات السياسات.

يعد تمويل مشاريع الكومسيك أداة قيمة لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها المتعلقة بصنع السياسات. ويسهم في وضع توصيات سياسات الكومسيك موضع التنفيذ، مع تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للدول الأعضاء. ولا تتيح هذه الأداة تبادل المعرفة والخبرات بشأن موضوع محدد فحسب، بل تعزز أيضاً قدرة الدول الأعضاء على العمل معاً لمعالجة المشكلات المشتركة من خلال تنفيذ مشاريع بناء القدرات.

في عام 2025، تُنفذ 21 مشروعاً في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. وعلاوة على ذلك، يدعم مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) 31 مشروعاً في عام 2026، كما هو موضح في الجدول 1.

الجدول 1: المشاريع التي يجري تنفيذها في إطار تمويل مشاريع الكومسيك في عام 2026

الرقم	الدول المستفيدة	مجال التعاون	عنوان المشروع
1	بنين، باكستان، تركيا	الزراعة	بناء القدرات لإنشاء صندوق دوار مجتمعي لتسهيل حصول المزارعين على المدخلات الزراعية
2	المغرب، تركيا	الزراعة	آليات الدعم والحوافز لتعزيز ريادة الأعمال لدى النساء والشباب في قطاع الزراعة
3	غامبيا، نيجيريا	الزراعة	بناء القدرات في مجال «الإدارة الفعالة للمياه في إنتاج الأرز»
4	ماليزيا، مصر	الزراعة	بناء القدرات في مجال اعتماد تقنيات زراعية ذكية في استخدام المياه لإنتاج الأرز في ماليزيا
5	باكستان، أذربيجان، طاجيكستان، أوزبكستان	الزراعة	تعزيز القدرات في مجال تحرير الجينوم والتكنولوجيا الحيوية للمحاصيل من أجل زراعة قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
6	أوغندا، تركيا	الزراعة	بناء القدرات في استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) للبيانات الزراعية والإنذار المبكر لتعزيز قدرة صغار المزارعين على الصمود
7	النيجر، تركيا، أوغندا	الزراعة	تعزيز إنتاجية الثروة الحيوانية في النيجر من خلال التلقيح الاصطناعي
8	أوغندا، مصر	السياحة	تعزيز سياحة الطهي في أوغندا من خلال تنمية المهارات
9	بنغلاديش، تركيا، أوزبكستان، مالي، الأردن، المملكة العربية السعودية	السياحة	تعزيز صون مواقع التراث الثقافي من خلال تعزيز نظم الحوكمة والرصد
10	إندونيسيا، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، تركيا	السياحة	تعزيز الوجهات السياحية في إندونيسيا وبناء علاماتها التجارية وفقاً لمعايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC/SMIIC)
11	أوزبكستان، تركيا، إندونيسيا	السياحة	مبادرة قرى السياحة المستدامة: تمكين المجتمعات وتعزيز تجارب الزوار في المناطق الريفية
12	غامبيا، تركيا	السياحة	تعزيز سياحة الطهي في غامبيا من خلال تعزيز قدرات الطهاة في قطاع السياحة والضيافة
13	سوريا، الكامبيون، عُمان، المغرب، مصر، أوزبكستان، السنغال	السياحة	بناء قدرات أصحاب المصلحة في قطاع السياحة بشأن معايير المطاعم الحلال والخدمات السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC/SMIIC)

14	مصر، تركيا، أوزبكستان، ماليزيا، السنغال	السياحة	تعزيز العلامة التجارية لمصر كوجهة للسياحة الثقافية من خلال تبادل الخبرات
15	جزر المالديف	السياحة	تعزيز سياحة فن الطهي في جزر المالديف من خلال زيادة التعريف بالمطبخ التقليدي
16	أوغندا، مصر	التعاون المالي	تعزيز قدرات المهنيين في مجال الأمن السيبراني لأنظمة الدفع الرقمي في أوغندا
17	غامبيا، ماليزيا	التعاون المالي	بناء القدرات في مجال الصكوك الخضراء والتمويل الإسلامي الأصغر في غامبيا
18	ماليزيا، تركيا إندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية	التعاون المالي	استخدام أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي كبديل فعالة لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ
19	باكستان، ماليزيا	التخفيف من حدة الفقر	مختبر مهارات الاستشراف (FSL): ربط مهارات اليوم بوظائف الغد
20	نيجيريا، تركيا، ماليزيا	التخفيف من حدة الفقر	حشد رأس المال من أجل الإسكان الميسور التكلفة: دورة متقدمة حول صناديق الاستثمار العقاري (REITs)، وصناديق الاستثمار العقاري (REIFs)، وصكوك الإسكان
21	بنغلاديش، مصر، ماليزيا	التخفيف من حدة الفقر	تبادل الخبرات حول الأدوات المالية الإسلامية لتوفير الإسكان الاجتماعي
22	ماليزيا، العراق، الأردن، غامبيا، نيجيريا، باكستان	التخفيف من حدة الفقر	سد الفجوة: تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني الموجه باحتياجات الصناعة من خلال شراكات استراتيجية لتعزيز فرص العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي
23	جزر المالديف، تركيا	التجارة	تعزيز المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جزر المالديف من خلال التعاون والتبادل الإقليميين
24	سورينام، غيانا، تركيا	التجارة	تعزيز قدرات قسم المتروولوجيا في سورينام
25	فلسطين، الأردن	التجارة	تعزيز القدرات الرقمية والمؤسسية لصناعات الملابس والمنسوجات الفلسطينية
26	بنغلاديش، تركيا	التجارة	تعزيز الرقابة الرقمية على الأسواق وتوزيع السلع في بنغلاديش
27	الأردن، تركيا، المملكة العربية السعودية	النقل والاتصالات	تعزيز إطار تنظيمي مشترك لخدمات النقل عبر التطبيقات القائمة على نظم النقل الذكية (ITS) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: بناء القدرات وتكامل البيانات من خلال مشروع تجريبي أردني
28	الأردن، عُمان	الشركات الصغيرة والمتوسطة	تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات دعم الأعمال (BSO) لتصميم برامج رقمية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي السياحة والضيافة
29	باكستان، تركيا، السنغال، مصر	الشركات الصغيرة والمتوسطة	تحديد وتصميم الهيكل التنظيمي ونموذج التمويل لمنصة متعددة الأطراف ومستدامة للتواصل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الإسلامي
30	أذربيجان، الأردن، المغرب، باكستان، السنغال، تركيا	الشركات الصغيرة والمتوسطة	تمكين وكالات تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال حلول تمويل مبتكرة في إطار شبكة OIC-SMENET
31	طاجيكستان، تركيا	التحول الرقمي	بناء القدرات في مجال المهارات الرقمية لمتخصصي تكنولوجيا المعلومات

وعلاوة على ذلك، عُقد برنامج تدريبي عبر الإنترنت حول عملية تنفيذ المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك في 8 أبريل 2026. وفي إطار البرنامج، تم إطلاع موظفي المشاريع على الجهات الفاعلة ومسؤولياتها خلال فترة التنفيذ، وعمليات الرصد وإعداد التقارير، والمسائل المهمة خلال فترة التنفيذ، فضلاً عن مبادئ العمل الأساسية لنظام معلومات إدارة المشاريع. خلال الاجتماع السنوي لنقاط الاتصال الذي عُقد في 10 يونيو 2026، وفي إطار تدريب عملي، تم إطلاع نقاط الاتصال على أهداف تمويل مشاريع الكومسيك (CPF) وخصائصه الرئيسية، فضلاً عن المسائل الرئيسية المتعلقة بتصميم مقترحات المشاريع والجدول الزمني للدعوة إلى تقديم مقترحات المشاريع. وعلاوة على ذلك، أطلق مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) الدعوة الرابعة عشرة لتقديم مقترحات المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك في 1 أكتوبر 2026.

2. برنامج الكومسيك للقدس

أطلق مكتب تنسيق الكومسيك برنامج الكومسيك للقدس في عام 2019 تعبيراً عن التضامن مع فلسطين، في ضوء الوضع الراهن والظروف الخاصة فيها، ولا سيما في القدس الشريف، وقرارات القمم الإسلامية الاستثنائية الأخيرة بشأن القدس.

وفي هذا الإطار، نُفذ ما مجموعه 28 مشروعاً في إطار البرنامج بين عامي 2020 و2025.

في أول مشروعين تجريبيين، اللذين اكتمل تنفيذهما في عام 2020، تم تحليل البنية التحتية السياحية في القدس وتعزيز القدرات المؤسسية لمجلس السياحة والتراث في القدس. وعلاوة على ذلك، خلال فترة التنفيذ 2021-2022، نُفذت خمسة مشاريع شملت مجالات التدريب، وبناء القدرات، وشراء الآلات/المعدات/الخدمات، وتطوير المنصات الإلكترونية، وأعمال التجديد، والبحوث، وإنتاج المواد السمعية والبصرية، وغيرها.

تم توسيع نطاق البرنامج في عام 2022، وأضيفت مجالات أولوية موضوعية تشمل ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل وتمكين الشباب، والتجارة الإلكترونية، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى الموضوعات التي سيتم دعمها في إطار برنامج الكومسيك للقدس. وفي هذا الصدد، نُفذ 13 مشروعاً في إطار برنامج الكومسيك للقدس خلال الفترة 2023-2025.

وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ 10 مشاريع في إطار برنامج الكومسيك للقدس في عام 2026. ترد قائمة المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال عام 2026 في الجدول 2 أدناه:

الجدول 2: برنامج الكومسيك للقدس: المشاريع التي يجري تنفيذها في عام 2026

عنوان المشروع
1. تعزيز قابلية التوظيف، والوسائل الرقمية البديلة لتسوية النزاعات، ومسارات الابتكار لشباب القدس
2. التحول الرقمي بقيادة الشباب للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدة القديمة بالقدس
3. إحياء حرفة الخيزران التقليدية لتعزيز سبل العيش في القدس
4. تمكين الشباب والنساء من خلال التدريب المهني والمشاركة المجتمعية
5. برنامج التدريب المهني في هندسة الذكاء الاصطناعي الوكيل
6. تمكين القدس: الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز النمو الاقتصادي
7. تمكين الشباب من خلال فنون الخزف والابتكار الرقمي في القدس
8. تمكين شباب القدس ليصبحوا رواة للتراث الثقافي وأمناء للأرشيف
9. متحف التراث الفلسطيني: مركز حي للثقافة والإبداع والتمكين الاقتصادي
10. تعزيز خدمات الرعاية الصحية والطوارئ في القدس

3. برنامج الكومسيك لسوريا

تم إطلاق برنامج الكومسيك لسوريا في عام 2026 بهدف المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في الجمهورية العربية السورية، بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة للدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية والدورة الوزارية الحادية والأربعين للكومسيك.

وفي هذا السياق، سيتم تنفيذ 5 مشاريع لبناء القدرات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات هذا العام في إطار البرنامج، تركز على الحلال والمعايير الدولية، والتجارة، والتعليم المهني، والتخطيط، وإدارة البرامج والاستراتيجيات. ترد قائمة المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال عام 2026 في الجدول 3 أدناه:

الجدول 3: برنامج الكومسيك لسوريا: المشاريع التي يجري تنفيذها في عام 2026

عنوان المشروع

1. مشروع بناء قدرات فرق الإحصاء والتخطيط والتعاون الدولي
2. تعزيز الحوكمة المؤسسية والقدرات الإدارية
3. تأهيل هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية (SASMO) لمنح علامات وشهادات الحلال وفقاً لمعايير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIC)
4. تعزيز القدرات التحليلية للتخطيط القائم على الأدلة لدى مديرية التخطيط
5. موازنة المواصفات القياسية الوطنية السورية مع المتطلبات الدولية لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات

الفصل الخامس: الاجتماع الثاني والأربعون للجنة المتابعة للكموسيك

تعد لجنة المتابعة أحد أجهزة الكموسيك المعنية باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تعتمدها الدورات الوزارية للكموسيك. كما تعد اللجنة مشروع جدول أعمال دورات الكموسيك. تجتمع لجنة المتابعة للكموسيك سنوياً في جمهورية تركيا.

عُقد الاجتماع الثاني والأربعون للجنة المتابعة للكموسيك في أنقرة يومي 12 و 13 مايو 2026، بمشاركة الأعضاء الحاليين في لجنة المتابعة للكموسيك، برئاسة نائب رئيس الاستراتيجية والميزانية برئاسة جمهورية تركيا، معالي السيد Abdullah Rıdvan Ağaoğlu.

استعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الكموسيك وآلياتها، وهي مجموعات العمل وتمويل مشاريع الكموسيك. وعلاوة على ذلك، استعرضت اللجنة بالتفصيل البرامج والمشاريع والأنشطة المدرجة على جدول أعمال الكموسيك. وأعدت اللجنة مجموعة من التوصيات لتقديمها إلى الدورة الثانية والأربعين للكموسيك. وبناءً على ذلك، رحبت اللجنة، من بين أمور أخرى، بتقرير التقدم المقدم من مكتب تنسيق الكموسيك، الذي سلط الضوء بوجه خاص على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، وأثنت على الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لمساهماتها القيمة في تنفيذ استراتيجية الكموسيك. كما طلبت اللجنة من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي مواصلة دعمها الكامل لتنفيذ الاستراتيجية.

جميع التقارير والوثائق المقدمة إلى الاجتماع الثاني والأربعين للجنة المتابعة للكموسيك متاحة على موقع الكموسيك الإلكتروني (www.comcec.org).

الفصل السادس: لجنة دورة الكومسيك

تجتمع لجنة الدورة، التي تتألف من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي، على هامش كل دورة وزارية للكومسيك واجتماع للجنة المتابعة، لاستعراض وتنسيق أنشطة وبرامج مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة. وإلى جانب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك، تشارك في اجتماعات لجنة الدورة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وهي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، والمركز الإسلامي للتنمية التجارة (ICDT)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB Group)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS)، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)، والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD). وفي هذا الصدد، عُقد الاجتماع الثامن والأربعون للجنة دورة الكومسيك في 5 مايو 2026 بصيغة افتراضية بالكامل، على هامش الاجتماع الثاني والأربعين للجنة المتابعة للكومسيك.

وخلال الاجتماع، أطلع مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) اللجنة على أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك وأهداف استراتيجية الكومسيك، كما أطلعها على المشاريع المنفذة في إطار برامج الكومسيك لدعم المشاريع.

وقد أطلعت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي اللجنة على أنشطتها المتوافقة مع استراتيجية الكومسيك وتوصيات السياسات الوزارية للكومسيك. وأطلع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) اللجنة على الاستعدادات الجارية لإعداد نسخة عام 2026 من التقرير المعنون «نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في دول منظمة التعاون الإسلامي»، والمقرر تقديمه إلى الدورة الوزارية الثانية والأربعين للكومسيك.

وأطلعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) اللجنة على العمل الجاري لإطلاق برنامج ذكاء الأعمال لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الإطار، طلبت اللجنة من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) تقييم المرحلة الحالية من تنفيذ البرنامج، والحصول على آراء ومساهمات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها للمضي قدماً في تنفيذ البرنامج.

وأطلعت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي اللجنة على أنشطتها ومشاريعها وبرامجها القائمة والمطلقة حديثاً لصالح الشعب الفلسطيني والقدس الشريف، وكذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البعيدة جغرافياً، مثل غيانا وسورينام، والدول المراقبة. وإذ أشادت اللجنة بجهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، طلبت منها مواصلة جهودها، من خلال جملة أمور منها تنفيذ أنشطة ومشاريع وبرامج مشتركة لصالح الشعب الفلسطيني في القدس الشريف.

سيُعقد الاجتماع التاسع والأربعون للجنة الدورة في 22 أكتوبر 2026.

الفصل السابع: الاجتماع السنوي الثالث عشر لنقاط الاتصال التابعة للكموسيك

منذ إطلاق استراتيجية الكموسيك في عام 2013، ينظم مكتب تنسيق الكموسيك (CCO) اجتماعات سنوية لنقاط الاتصال بهدف توفير منصة منتظمة للتفاعل والتشاور بين أمانة الكموسيك والدول الأعضاء، بهدف تحسين العمل العام للكموسيك، فضلاً عن تنفيذ أداتي استراتيجية الكموسيك: مجموعات العمل وآلية تمويل مشاريع الكموسيك. وتتيح هذه الاجتماعات للدول الأعضاء فرصة لتبادل ملاحظاتها وآرائها بشأن تنفيذ هاتين الأداتين. ومن خلال هذه اللقاءات التفاعلية، يتحسن التواصل والتعاون بين مكتب تنسيق الكموسيك (CCO) والدول الأعضاء، مما يسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية وغاياتها على نحو أفضل. ولذلك، أثبتت هذه الاجتماعات أهميتها بوصفها تجمعات تعكس الطابع القائم على قيادة الدول الأعضاء للكموسيك.

وفي هذا الصدد، عُقد الاجتماع السنوي الثالث عشر لنقاط الاتصال لمجموعات عمل الكموسيك افتراضياً يومي 9 و10 يونيو 2026. وشارك في الاجتماع نقاط الاتصال لمجموعات عمل الكموسيك ونقاط الاتصال الوطنية للكموسيك من 32 دولة عضواً كانت قد عينت نقاط الاتصال الخاصة بها لمجموعات عمل الكموسيك.

وخلال الاجتماع، أحبط المشاركون علماً بأحدث التطورات والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الكموسيك وتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكموسيك.

وفيما يتعلق بتمويل مشاريع الكموسيك، تم تقديم تمرين عملي عبر الإنترنت بهدف تعزيز قدرات نقاط الاتصال في مجال تقديم مقترحات المشاريع. وعلاوة على ذلك، قدم مسؤولو المشاريع من غامبيا وسورينام عروضاً لتبادل خبراتهم بشأن المشاريع المنفذة.

وبالإضافة إلى ذلك، قُسم المشاركون إلى ست مجموعات قطاعية، تتوافق مع مجالات التعاون الستة، حيث تبادلت نقاط الاتصال الآراء بشأن موضوعات مجموعات العمل ذات الصلة للفترة 2027-2029. وبناءً على ذلك، تم تحديث قائمة موضوعات اجتماعات مجموعات العمل للسنوات الثلاث المقبلة بما يتماشى مع الملاحظات والتعليقات الواردة من نقاط الاتصال.

وفي اليوم الثاني من الاجتماع، وفي إطار التمرين الذي أُجري مسبقاً، تم تقييم طلبات المشاريع المقدمة من حيث القواعد الأساسية الواجب اتباعها، والمسائل المهمة، ومنطق المشاريع. وأُتيحت للمشاركين فرصة الاطلاع على مقترحات المشاريع الناجحة.

الفصل الثامن: جلسة تبادل الآراء

تتعدد جلسات تبادل الآراء بانتظام في الدورات الوزارية للكومسيك. يناقش وزراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تجارب بلدانهم، فضلاً عن سبل ووسائل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بشأن موضوع محدد، تحدده الدورة الوزارية السابقة للكومسيك.

وفي هذا الصدد، حددت الدورة الحادية والأربعون للكومسيك موضوع «تطوير أدوات فعالة لتمويل التجارة من أجل زيادة الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» ليكون موضوع جلسة تبادل الآراء الوزارية للدورة الثانية والأربعين للكومسيك. كما طلبت الدورة الحادية والأربعون من مجموعة عمل التجارة التابعة للكومسيك (TWG)، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وضع توصيات سياسات ملموسة بشأن هذا الموضوع وتقديمها إلى الدورة الثانية والأربعين للكومسيك. وفي هذا الصدد، كان الاجتماع السابع والعشرون لمجموعة عمل التجارة التابعة للكومسيك (TWG)، الذي عُقد في أنقرة يومي 14 و 15 سبتمبر 2026، بمثابة اجتماع تحضيرى للجلسة المذكورة.

وبناءً على ذلك، ناقشت مجموعة عمل التجارة التابعة للكومسيك (TWG)، في اجتماعها السابع والعشرين، الاستعدادات المتعلقة بـ جلسة تبادل الآراء، ووضعت مجموعة من توصيات السياسات التي ستُقدم إلى الدورة الثانية والأربعين للكومسيك. ستتوفر تفاصيل توصيات السياسات التي ستُقدم إلى الدورة الثانية والأربعين للكومسيك على موقع الكومسيك الإلكتروني (www.comcec.org).

الفصل التاسع: الفعاليات الخاصة على هامش الدورة الثانية والأربعين للكومسيك

سُتُعقد سلسلة من حلقات النقاش رفيعة المستوى والمعارض على هامش الدورة الثانية والأربعين للكومسيك، خلال الفترة من 31 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2026، وستركز على مجموعة من الموضوعات ذات الصلة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ستتناول الفعاليات الموضوعات التالية:

- حلقة نقاش رفيعة المستوى حول «تعزيز مؤسسة الأسرة من خلال سياسات قائمة على القيم في العصر الرقمي» في 3 نوفمبر 2026.
- حلقة نقاش حول برنامج الكومسيك لسوريا في 1 نوفمبر 2026
- معرض حول برامج الكومسيك لدعم المشاريع: تجارب الدول الأعضاء في التنفيذ خلال الفترة من 31 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2026
- قمة قادة الأعمال +57B في 1 نوفمبر 2026

وسيشترك في حلقات النقاش ممثلون رفيعو المستوى من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب مشاركين من المؤسسات الدولية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومراكز الفكر، والأوساط الأكاديمية. ومن المتوقع أن تشارك جميع الوفود الحاضرة للدورة الوزارية الثانية والأربعين للكومسيك، إلى جانب أصحاب المصلحة من المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

تتوفر مزيد من التفاصيل على موقع الكومسيك الإلكتروني: <http://www.comcec.org>
